

آسيا

١٤ - الحالة المتعلقة بأفغانستان

المقرر المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٩
(الجلسة ٢٨٦٠): التأجيل

٣٤ و ٣٥ (١) من الميثاق لا صلة لهما بالحالة السائدة داخل أفغانستان. وأورد وصفاً لهذه الحالة باعتبارها حالة داخلية محضة، وأنها تتمثل في أن الشعب الأفغاني يضطلع بمقاومة حكم نظام غير شرعي وغير تمثيلي، وهو نظام مفروض عليه من قبل تدخل عسكري خارجي، وهذا النظام مسؤول عن ارتكاب انتهاكات جسيمة ووحشية لحقوق الإنسان. وصرح بالتالي بأن طلب "نظام كابول" إجراء مناقشة في مجلس الأمن لا مبرر له. ورفض أيضاً تلك المزاعم القائلة بأن باكستان قد شنت عدواناً عسكرياً على أفغانستان، وأنها قد تدخلت في شؤون هذا البلد الداخلية.

ونظر المجلس في هذا البند في جلساته ٢٨٥٢ و ٢٨٥٣ و ٢٨٥٥ و ٢٨٥٧ و ٢٨٥٩ و ٢٨٦٠، التي عُقدت في الفترة من ١١ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٩.

وفي أعقاب إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس الممثلين التاليين، بناءً على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، ففي الجلسة ٢٨٥٢، دعا ممثلي أفغانستان وباكستان والجمهورية العربية السورية؛ وفي الجلسة ٢٨٥٣، دعا ممثلي تركيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وكوبا والمملكة العربية السعودية ومنغوليا واليابان واليمن الديمقراطية؛ وفي الجلسة ٢٨٥٥، دعا ممثلي جمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام ومدغشقر ونيكاراغوا والهند؛ وفي الجلسة ٢٨٥٦، دعا ممثلي أنغولا وبلغاريا وجزر القمر والعراق؛ وفي الجلسة ٢٨٥٧، دعا ممثلي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبنغلاديش وبولندا وبوركينا فاسو وتشيكوسلوفاكيا والصومال والكونغو وهنغاريا؛ وفي الجلسة ٢٨٥٩، دعا ممثلي الجماهيرية العربية الليبية وجمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية. وفي الجلسة ٢٨٥٣، قرّر المجلس أيضاً، بناءً على طلب المملكة العربية السعودية، توجيه دعوة إلى السيد أ. إنجين أنساي، المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة، في إطار المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. واستناداً إلى دعوة من الرئيس، جلس ممثلاً أفغانستان وباكستان إلى مائدة اجتماعات المجلس.

وفي الجلسة ٢٨٥٢، قال ممثل أفغانستان إن حكومته تلتفت انتباه المجلس إلى وقوع تهديدات خطيرة لاستقلال أفغانستان وسيادتها وسلامتها الإقليمية من جراء أفعال العدوان السافر والتدخل المكشوف في الشؤون الداخلية لأفغانستان من قبل باكستان. والتضاعف الأخير لاعتداءات باكستان المسلحة وتدخلها علانية وفي الخفاء في الشؤون الداخلية لأفغانستان قد اكتسب أبعاداً مطردة التزايد بشكل دائم، مما يهدد السلام والاستقرار والأمن في جنوب شرقي آسيا. وأفعال باكستان قد دفعت أفغانستان إلى الاتجاه نحو مجلس الأمن، بموجب الفصل السادس من الميثاق الذي يتعلق بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ومع الاستناد إلى التزامات المجلس الواردة في المادتين ٣٤ و ٣٥. إن عدوان باكستان على أفغانستان وتدخلها في شؤونها الداخلية يشكّل انتهاكاً لشئى الصكوك الدولية، التي تتضمن إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة

في ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٩، وعملاً بالقرار ٦٢٢ (١٩٨٨) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان^١. ومنذ ١٥ أيار/مايو ١٩٨٨، وبعثة المساعي الحميدة ما برحت تقوم برصد تنفيذ الاتفاقات المتصلة بتسوية الحالة المتعلقة بأفغانستان، التي أبرمت تحت رعاية الأمم المتحدة، والتي وقّع عليها بجنيف في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٨٨ من جانب أفغانستان وباكستان، وكذلك من جانب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بوصفهما ضامنين "اتفاقات جنيف"^٢. وأكد الأمين العام انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان بشكل كامل عملاً باتفاقات جنيف. وأضاف إنه لا بد من المضي قدماً في كفالة تنفيذ جميع الالتزامات الواردة في هذه الاتفاقات، والتي يتعين تطبيق أحكامها على نحو متكامل. ولاحظ أن النواحي الخارجية من الحالة القائمة بحاجة إلى الحل على أتم وجه، طبقاً للاتفاقات، من أجل تمكين الشعب الأفغاني من البت في مستقبله ومن تحقيق السلام والاستقرار في وطنه. وشدد على أن الأمر يرجع إلى هذا الشعب فيما يتصل باتخاذ القرار اللازم بشأن الخطوات القادمة، وذلك في إطار جهوده الرامية إلى إقامة حكومة ذات قاعدة واسعة النطاق.

وفي رسالة مؤرخة ٣ نيسان/أبريل ١٩٨٩، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^٣، أحال ممثل أفغانستان رسالة بنفس التاريخ من وزير خارجية أفغانستان، يطلب فيها عقد جلسة طارئة للمجلس، وفقاً للمادتين ٣٤ و ٣٥ (١) من ميثاق الأمم المتحدة، في ضوء "تكثيف باكستان أعمالها العدوانية وتدخلها في الشؤون الداخلية لأفغانستان".

وفي الجلسة ٢٨٥٢ المعقودة في ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٩، أدرج المجلس رسالة ممثل أفغانستان في جدول أعماله. وكذلك قام الرئيس (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) بلفت انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٧ نيسان/أبريل ١٩٨٩، موجهة من ممثل باكستان^٤، تحيل رسالة من وزير خارجية بلده. وهذه الرسالة الأخيرة تتضمن التشكك في مدى ملائمة عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن. وقال وزير الخارجية إن المادتين

^١ S/20465.

^٢ S/19835، المرفق الأول. وتتألف الاتفاقات من الصكوك التالية: '١' الاتفاق الثنائي بين أفغانستان وباكستان بشأن مبادئ العلاقات المتبادلة، لا سيما بشأن عدم التدخل بجميع أنواعه؛ '٢' الإعلان المتعلق بالضمانات الدولية، الذي وقّع عليه من قبل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة؛ '٣' الاتفاق الثنائي بين أفغانستان وباكستان بشأن عودة اللاجئين الطوعية؛ '٤' الاتفاق بين أفغانستان وباكستان بشأن ترابط عناصر تسوية الحالة المتعلقة بأفغانستان.

^٣ S/20561.

^٤ S/20577.

بالترحيب كذلك. وفي النهاية، وفي ضوء تلك الحالة الراهنة الخطيرة، التي سيفضي استمرارها إلى حدوث نزاع إقليمي خطير، تطلب أفغانستان إلى المجلس، وفقاً للمادتين ٣٣ و ٣٤ من الميثاق، اتخاذ الإجراءات التالية: (أ) الاضطلاع، في نطاق صلاحيته بموجب الميثاق، بكافة التدابير العاجلة لوقف عدوان باكستان ضد أفغانستان وتدخلها في شؤونها؛ (ب) إيفاد بعثة لتقصي الحقائق، تضم الدول أعضاء مجلس الأمن، إلى أفغانستان وباكستان؛ (ج) مطالبة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، بوصفهما ضامين لاتفاقات جنيف على نحو مشترك، بالاضطلاع بدور نشط إضافي في مجال حث باكستان على الوفاء بالتزاماتها بموجب تلك الاتفاقات.^٦

وأعرب ممثل باكستان عن أسفه إزاء شغل وقت المجلس بالمطالبة بعقد جلسة طارئة، في إطار المادتين ٣٤ و ٣٥ من الميثاق. وصرح بأن هاتين المادتين لا علاقة لهما بالحالة السائدة داخل أفغانستان. وما يحدث في الواقع يتمثل في استمرار الشعب الأفغاني في الكفاح من أجل الإطاحة بنظام حكم غير مشروع وغير تمثيلي، وهو نظام مفروض عليه نتيجة تدخل عسكري خارجي. وهذا الكفاح مسألة داخلية بحتة، وهو لا يتضمن إطلاقاً تعريض السلم والأمن للخطر بالمعنى الوارد في المادة ٣٤. وادعاءات "ممثل كابول" ضد باكستان مرفوضة، فهي لا تستند إلى أي أساس ولا يمكن قبولها. ومن الملاحظ أن الأفرقة التابعة لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان وباكستان لم تجد أي دليل على الحشد المزعوم لقوات باكستان على طول حدودها مع أفغانستان، ولا على معسكرات التدريب المدعاة، ولا على نقل الذخائر من باكستان إلى أفغانستان ولا على انتهاك باكستان للمجال الجوي لأفغانستان أو أرضها. والادعاء القائل بأن القوات الباكستانية تحارب جنباً إلى جنب مع المجاهدين داخل أفغانستان لا يمكن تصديقه، فالمجاهدون ليسوا بحاجة إلى مساعدة من هذا القبيل. وتقارير بعثة المساعي الحميدة تقول بوضوح، علاوة على ذلك، أنه لا يوجد ما يدل على قيام باكستان بمنع أي من اللاحثين من العودة إلى أفغانستان. أما فيما يتصل بالحكومة المؤقتة، فإنها حكومة منتخبة في اقتراع سري من قبل مجلس تمثيلي من مجالس الشورى، وهو هيئة مستقلة تمثل طائفة واسعة النطاق من الآراء الأفغانية. والحكومة المؤقتة تضم شخصيات أفغانية بارزة تعبر عن مختلف وجهات النظر. والسماح بدخول هذه الحكومة في منظمة المؤتمر الإسلامي يعني أنها تحظى بمساندة مجموعة بالغة الأهمية من البلدان. وهذا يوضح أيضاً أن البلدان الإسلامية لا تزال تنظر إلى نظام كابول بوصفه غير شرعي وغير ممثل لأفغانستان. ومن المؤكد أنه لا يمكن استعادة السلم والأمن في أفغانستان إلا في حالة نقل السلطة من "النظام غير الشرعي الذي يستند إلى كابول" إلى حكومة ذات قاعدة واسعة النطاق تحظى بقبول الشعب الأفغاني في مشمولته. وإنشاء حكومة من هذا القبيل يرجع إلى الشعب الأفغاني نفسه دون سواه. وكان ثمة تسليم بهذا في اتفاقات جنيف، وكذلك في قرار الجمعية العامة ٢٠/٤٣ المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، الذي عمد، في جملة أمور، إلى مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بتيسير إقامة حكومة عريضة القاعدة. وإنشاء الحكومة المؤقتة يشكل خطوة رئيسية نحو بلوغ هذا الهدف. ومن الجدير بالذكر أن باكستان عندما نادى بتشكيل بعثة المساعي الحميدة كانت ترمي إلى كفالة إيجاد آلية محايدة للتحقيق في الشكاوى المتعلقة بتنفيذ اتفاقات جنيف. ونظام كابول يرى اليوم أن يتجاهل هذه الآلية القائمة المعنية بمعالجة الشكاوى، وعمد بدلاً من ذلك إلى مفاخرة

بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.^٥ وهما يمثلان أيضاً انتهاكاً للمبادئ المتفق عليها في اتفاقات جنيف بشأن تطبيع العلاقات بين أفغانستان وباكستان. وأفعال باكستان المتعلقة بالعدوان والتدخل قد انتقلت من "مرحلة الحرب المفروضة وغير المعلنة، التي دامت طيلة السنوات العشر الماضية، إلى مرحلة حرب شاملة" ضد أفغانستان. وقد تضمنت تلك الأفعال: القيام على نطاق واسع بوزع قوات باكستان المسلحة على طول حدودها الشرقية والجنوبية مع أفغانستان، وخاصة حول مدينة جلال اباد؛ وإقامة مراكز للتدريب العسكري في باكستان من أجل تدريب المتطرفين على الاضطلاع بأنشطة تخريبية في أفغانستان؛ ونقل الأسلحة والذخائر إلى قوات المتطرفين في أفغانستان؛ ومشاركة رجال الميليشيا الباكستانيين في العمليات العسكرية بأفغانستان؛ وانتهاكات المجال الجوي الأفغاني من قبل قوات باكستان الجوية. وهذه الانتهاكات لاتفاقات جنيف قد أبلغت، على النحو الواجب، إلى بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان وباكستان، وذلك فيما يقرب من ٣٠٠ مذكرة، ولم يكن هناك تحقيق في أي وحدة منها. وطالب بتعميم قائمة بتلك المذكرات باعتبارها من وثائق المجلس.^٦ وثمة تساؤل عما إذا كان هناك أي مبدأ من مبادئ القانون الدولي من شأنه أن يتيح للدول أن تلجأ إلى استخدام القوة وأن تضطلع بأفعال عدوانية ضد إقليم دولة أخرى، في محاولة منها لتغيير نظام الحكم فيها. ومساندة باكستان لما قام به "تحالف السبعة" من هيئة "حكومة مؤقتة" في إقليمها تبلغ حد التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان، كما أنها تمثل انتهاكاً لحق الشعب الأفغاني في تقرير المصير. ومن الواضح أن باكستان قد خططت لإلحاق أفغانستان بإقليمها تحت ستار تشكيل اتحاد تعاهدي.

وأضاف ممثل أفغانستان أن قيادة بلده الحالية تنوي التوصل إلى حل سلمي لمشاكله، كما يتضح من توقيعها على اتفاقات جنيف. وهي ملتزمة أيضاً بتشكيل حكومة ذات قاعدة واسعة النطاق، على النحو الوارد في القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين.^٧ ومع هذا، فإن حكومة أفغانستان تود أن تكرر القول بأن الطريق الوحيد لإجراء انتخابات حرة وديمقراطية بمشاركة جميع الأحزاب السياسية يتمثل في كفالة وقف إطلاق النار ومرعاة كافة القوات المعنية الأخرى لذلك. ومن المطلوب من بعثة المساعي الحميدة أن تقيم مخافر أمامية إضافية في المناطق الاستراتيجية، حيث يمكن لهذه المخافر أن تضطلع بدور هام في تخفيف التوترات، وتنفيذ اتفاقات جنيف، وتشجيع قيام باكستان بوقف اعتداءاتها العسكرية على أفغانستان وتدخلها في شؤونها الداخلية. ومن المطلوب أيضاً، على الصعيد السياسي، عقد مؤتمر دولي لإرساء حياد أفغانستان وجعلها منطقة مجردة من السلاح. وثمة اقتراح بأن يقوم الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة - بوصفهما ضامين لاتفاقات جنيف على نحو مشترك - فضلاً عن سائر أعضاء المجلس، بالمشاركة في هذا الشأن، فمشاركة الدول الأخرى حديرة

^٥ مرفق قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠.

^٦ قام رئيس مجلس الأمن، في وقت لاحق، بلفت انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٩ وموجهة من ممثل أفغانستان، وهي تتضمن قائمة بالحوادث المتعلقة باعتداء باكستان على أفغانستان وتدخلها في شؤونها الداخلية، مما سبق إبلاغه إلى بعثة المساعي الحميدة حتى ٢ نيسان/أبريل ١٩٨٩ (S/20585).

^٧ قرار الجمعية العامة ٢٠/٤٣ المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨.

الأفغان، الذين يشكّلون أكبر الجماعات السكانية اللاحقة في العالم، وتلك التهم ليست سوى "ادعاءات زائفة". وفيما يتعلق بوقف إطلاق النار، ترى حكومة الولايات المتحدة أن هذه القضية لا يجوز البت فيها إلا من قبل الشعب الأفغاني ذاته. ولا تعتقد الولايات المتحدة أن مجلس الأمن يمكن له، أو ينبغي له، في هذا الوقت أن يضطلع بدور أكثر بروزاً في أفغانستان إلا إذا كان هناك سعي حثيث من جانب الشعب الأفغاني ذاته وكافة الأحزاب الأفغانية نحو قيام المجلس بدور أكبر حجماً. واليوم، وقد انسحبت القوات السوفياتية، يجب أن يتمكن الشعب الأفغاني من أن يحقق تقرير المصير على نحو كامل، في سياق مساندة ومساعدة الأمم المتحدة.^{١١}

وكرر متحدثون عديدون ذات الآراء التي أعرب عنها ممثل باكستان والمراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي. وكان موقفهم يتمثل في أن الصراع القائم بين شعب أفغانستان و"نظام كابول" يُعد مشكلة داخلية خارجة عن نطاق صلاحيات مجلس الأمن بموجب المادتين ٣٤ و ٣٥ (١). وطالب هؤلاء المتحدثون بالتسليم بحق الشعب الأفغاني في الاحتفاظ بتصميمه في الوقوف على قدميه، كما أنهم رحبوا بتشكيل حكومة مؤقتة، باعتبار ذلك خطوة في هذا المنحى. وفي إطار التشديد على الحكومة المؤقتة بأفغانستان قد حظيت باعتراف المؤتمر الإسلامي، شجّع المتحدثون المجلس على عدم مساندة "نظام كابول" الذي لا يلقى أي تأييد من الشعب الأفغاني، والذي سوف يتحتم عليه، في وقت عاجل أو آجل، أن يفسح الطريق لحكومة تمثيلية حقيقية.^{١٢}

وكذلك أبدى عدد آخر من المتحدثين تشككه في مدى ملائمة أو أهمية قيام المجلس بمناقشة الحالة الراهنة في أفغانستان.^{١٣} وأكد بعض المتحدثين أن انسحاب القوات السوفياتية من البلد يعني أنه قد تمت معالجة النواحي الخارجية من الحالة قيد النظر، وإن المسألة المتبقية الآن تشكل مسألة داخلية بحتة، فهي تتعلق بحق الشعب الأفغاني في تقرير المصير. ولاحظ متحدثون آخرون أن اتفاقات جنيف توفر آلية بعينها، وهي بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان، فيما يتصل بتناول الشكاوى قيد البحث؛ وهذه الشكاوى ليست من اختصاص مجلس الأمن. وذكر، علاوة على ذلك، أن الجمعية العامة قد طالبت الأمين العام، في قرارها ٢٠/٤٣، بأن يُشجّع ويسهّل التوصل المبكر إلى تسوية سياسية شاملة للمسألة الأفغانية من خلال إقامة حكومة عريضة القاعدة. وشجع المتحدثون هذه الجهود، كما أنهم حثوا الأطراف المعنية على القيام بذلك أيضاً عن طريق اتخاذ إجراءات محددة، من خلال تنفيذ اتفاقات جنيف على نحو جاد.

وقال متحدثون عديدون آخرون أيضاً أن اتفاقات جنيف وقرار الجمعية العامة ٢٠/٤٣ يكملان بعضهما بعضاً، ومن ثم، فإنهما يشكلان أساساً

مجلس الأمن في محاولة منه للافتاء على باكستان. وباكستان لا تزال، من ناحيتها، مستعدة لمواصلة تعاونها مع بعثة المساعي الحميدة، فضلاً عن النقاش مع الأمين العام بشأن أية مقترحات ذات صلة قد تمكن البعثة من مواصلة اضطلاعها بمسؤولياتها على نحو فعال. وثمة تأكيد لأعضاء المجلس، في النهاية، بأن باكستان لا تزال ملتزمة بتشجيع تهيئة تسوية شاملة لقضية أفغانستان بناءً على اتفاقات جنيف وقرارات الجمعية العامة.^٩

وفي الجلسة ٢٨٥٣ المعقودة في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٨٩، صرح السيد أنساي، المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي، بأن المؤتمر الإسلامي يرحب بانسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان، ومع هذا، فإنه يشعر بالقلق لأن هذه القوات قد أقامت نظاماً غير شرعي لا يحظى بدعم الشعب. والشعب الأفغاني مستمر، بالتالي، في كفاحه من أجل القضاء على آخر بقايا الاحتلال الأجنبي. ومن رأي منظمة المؤتمر الإسلامي أن نقل السلطة لحكومة مؤقتة عريضة القاعدة، تحظى بقبول الشعب الأفغاني، يشكل شرطاً لا بد منه لاستعادة السلام في أفغانستان، وتهيئة ظروف من شأنها أن تفضي إلى عودة اللاجئين الأفغان، وقيام شعب أفغانستان بممارسة الحق في تقرير المصير. بمنأى عن أي تدخل أو قسر من الخارج. وقد رحبت المنظمة، بالتالي، باضطلاع شعب أفغانستان بتشكيل حكومة مؤقتة، من خلال عقد مجلس للشورى، وذلك في إطار ممارسته لحقه في تقرير المصير. وعمدت المنظمة، في الواقع، إلى دعوة ممثلي هذه الحكومة لشغل مقعد أفغانستان الشاغر لديها، وهي ترغب اليوم في دعوة منظمات حكومية دولية أخرى إلى أن تحذو حذوها. وتعتقد منظمة المؤتمر الإسلامي أن مختلف جوانب المشكلة، التي لا تزال دون حل، حديرة بالتناول من قبل الأفغانيين أنفسهم، حيث إن الأمر يشكل مسألة داخلية في بلدهم - وخاصة بعد انسحاب القوات الأجنبية. وأي محاولة لـ "تدويل" المسألة بعرضها على مجلس الأمن ليس من شأنها سوى تأجيل الحل اللازم.^{١٠}

وشدّد ممثل الولايات المتحدة على أن سياسة حكومته إزاء أفغانستان ترمي إلى تأييد المبدأ القائل بأنه يجب أن يُسمح للشعب الأفغاني ذاته بأن يحدد مصيره، دون تدخل أو إكراه من الخارج. ومن الواجب أن تُهيأ الظروف المناسبة لذلك الشعب كي يتمكن من الاضطلاع بعملية حقيقية من عمليات تقرير المصير. ونظام "كابول غير الشرعي" يقوم بإعاقة هذه العملية، حيث يحاول أن يحتفظ بقبضته المتراخية على أفغانستان. ومن المؤسف أن العملية الحالية في المجلس تتعرض للاستخدام من قبل نفس النظام باعتبارها جزءاً من جهود الإعاقة هذه، فيما يبدو. وثمة دور صحيح ينبغي للمجتمع الدولي بالطبع أن يضطلع به في هذا الشأن. ويتمثل هذا الدور في دعم تطلع الشعب الأفغاني إلى اختيار حكومته، وتوفير المساعدة اللازمة للاجئين حتى يعودوا إلى ديارهم في إطار من الأمان، والمساعدة في بناء البلد من جديد. بمجرد بلوغ الاستقرار والسلام. وهناك عدد كبير من آليات الأمم المتحدة القائمة التي يمكنها أن تتناول المشاكل المترتبة على الصراع. والولايات المتحدة تؤيد هذه الآليات تأييداً كاملاً. ومع هذا، فإنها ستعارض أي محاولة لاستخدام تلك الآليات من أجل إدامة "النظام غير الشرعي في كابول"، أو فرض تسوية سياسية على الشعب الأفغاني. ولا مجال على الإطلاق لتلك التهم الموجهة إلى باكستان، فهذا البلد قد ضحى بالكثير من أجل الاعتراف بملايين اللاجئين من

^٩ المرجع نفسه، الصفحات ٢٦ - ٣٩.

^{١٠} S/PV.2853، الصفحات ٦ - ١١.

^{١١} المرجع نفسه، الصفحات ٥١ - ٥٣.

^{١٢} المرجع نفسه، الصفحات ١١ - ١٦ (المملكة العربية السعودية)؛ والصفحات ١٧ - ٢٠ (ماليزيا)؛ والصفحات ٣٨ - ٤١ (تركيا).

^{١٣} المرجع نفسه، الصفحات ٤٢ و ٤٣ (اليابان)؛ S/PV.2855، الصفحتان ١٢ و ١٣ (الصين)؛ والصفحات ١٣ - ١٨ (المملكة المتحدة)؛ والصفحات ٢٨ - ٣١ (فنلندا)؛ S/PV.2856، الصفحات ٢٧ - ٣٠ (جزر القمر)؛ S/PV.2857، الصفحتان ١١ و ١٢ (بنغلاديش)؛ والصفحات ١٢ - ١٥ (نيسال)؛ والصفحات ١٦ - ١٨ (يوغوسلافيا)؛ S/PV.2859، الصفحات ١٣ - ٢٠ (الصومال).

حكمه واختيار نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دون تدخل أو أعمال هدامة أو قسر أو ضغوط من الخارج من أي نوع كان". وانسحاب الاتحاد السوفياتي من أفغانستان يمثل خطوة حديرة بالترحيب فيما يتصل بتحقيق تلك الأهداف. ومن الواجب أن تكون الأولوية اليوم لقيام الأفغانين أنفسهم بممارسة حقهم في تقرير المصير. ويلاحظ أن النظام الحالي قد أخفق في القيام، من خلال سياسة المصالحة الوطنية التي ينتهجها، باسترداد ما حسره على الصعيد العسكري. وليس من المحتمل لهذا لنظام أن يكسب قلوب أو عقول الأفغانين، أو أن يتحول إلى حكومة تمثيلية. وكان ثمة رفض لهذا النظام بالفعل من قبل الشعب الأفغاني، مما يتضح من قيام ما يزيد على خمسة ملايين من الأفغان بترك بلدهم منذ الاحتلال السوفياتي. وفيما يتصل بمطالبات ممثل أفغانستان، يراعى أن مستقبل بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة من شأن الأطراف في اتفاقات جنيف بشكل أساسي. وثمة أشكال أخرى من أشكال المساعدة السياسية تتسم بمزيد من الفعالية، من قبيل إجراء انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة أو إيجاد قوة تابعة للأمم المتحدة من أجل حفظ السلام أو عقد مؤتمر دولي، وإن كان لا يجوز الاضطرار بأشكال المساعدة هذه إلا إذا كانت هناك رغبة فيها من قبل أغلبية كبيرة من الأفغانين. ومن الملاحظ، في نهاية الأمر، أنه لا يوجد سبب يدعو إلى مطالبة من حاربوا طيلة تسع سنوات لتحرير بلدهم بأن يتخلوا عن كفاحهم الذي حظوا فيه بتأييد الشعب الأفغاني على نحو شامل؛ وليس من اللائق بالمجلس أن يقترح ذلك^{١٦}.

وقال ممثل فرنسا إنه يرحب بتوقيع اتفاقات جنيف، مما يشكّل خطوة هامة نحو تسوية النزاع الأفغاني. وشدد على أن إيجاد حل سياسي شامل يتوقف، مع هذا، على جهود المصالحة الوطنية. وأعلن أن فرنسا تعتبر أن مثل هذه المصالحة لن ترى النور إلا في حالة تخلي من يمثلون "ماضياً أليماً" في نظر الغالبية الساحقة من الشعب الأفغاني عن الحكم بهدف السماح ببداية حوار صادق بين كافة عناصر الشعب. ومثل هذا الحوار وحده هو الذي من شأنه أن يمكن جميع الأفغانين من ممارسة حقهم في تقرير المصير. وفرنسا مستعدة لتعزيز هذا الحوار، إلى جانب الاضطرار بتنفيذ حل شامل^{١٧}.

وصرّح ممثل كندا بأنه، مع اكتمال الانسحاب السوفياتي، ينبغي للشعب الأفغاني أن يحدد مستقبله المشترك وأن يختار شكل حكومته دون تدخل من الخارج. وكندا تؤيد القيام في وقت مبكر بتأسيس حكومة تمثيلية في أفغانستان. وبهذه الطريقة دون غيرها، يمكن أن يكون هناك حل دائم للصراع الدائر. وينبغي أن يُسمح للأفغان أنفسهم بأن يهيئوا الظروف اللازمة التي من شأنها أن تتيح لملايين اللاجئين في باكستان وجمهورية إيران الإسلامية بالرجوع إلى ديارهم، مع إعادة بناء بلدهم. وليس بوسع المجلس أن يقدم مساهمة ذات بال في هذه العملية في إطار عدم وجود طلب من الشعب الأفغاني بأكمله. وكندا تؤيد تلك الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل تشجيع إيجاد حل سياسي للنزاع في أفغانستان، وهي تسلم بتلك المساهمة الكبيرة المقدمة من بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في مجال الإشراف على تنفيذ اتفاقات جنيف، وهي تحت المجتمع الدولي على مواصلة مساندة لبرنامج الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية وإزالة الألغام^{١٨}.

لتسوية القضية الأفغانية^{١٩}. وطالبوا بتنفيذ الاتفاقات بشكل حازم من قبل جميع الأطراف. وأكدوا مرة أخرى، علاوة على ذلك، أن الحل السياسي ينبغي أن يكون قائماً على الاحترام الكامل لسيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وطابعها غير المنحاز، فضلاً عن حق الشعب الأفغاني في القيام، بحرية، بتحديد شكل حكومته واختيار نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وشددوا على أنه يجب على الشعب الأفغاني أن يضطلع بعملية من عمليات الحوار للمصالحة التي من شأنها أن تفضي إلى تشكيل حكومة عريضة القاعدة. كما أعرب الكثيرون عن مساندتهم للمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام وبعثة الأمم المتحدة.

ومن ناحية أخرى، قام متحدثون آخرون بالإعراب عن الآراء نفسها التي أعرب عنها ممثل أفغانستان^{١٥}. وشددوا على أن الحالة في أفغانستان ليست مسألة داخلية، ولكنها مسألة تهدد السلام والأمن على الصعيد الإقليمي؛ وأثنوا على الامتثال لاتفاقات جنيف من قبل أفغانستان والاتحاد السوفياتي، ولكنهم أعربوا عن أسفهم إزاء عدم امتثال الأطراف الأخرى، وخاصة باكستان؛ وأعلنوا أنهم يؤيدون اضطرار الأمم المتحدة بدور أكبر شأناً في مجال تنفيذ اتفاقات جنيف؛ كما أبدوا تأييدهم لمختلف الاقتراحات المقدمة من ممثل أفغانستان - فيما يتصل بوقف إطلاق النار، وتعزيز بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة من خلال إقامة نقاط للمراقبة على طول الحدود في أفغانستان وباكستان، وعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لمناقشة المسائل المتصلة بجياد أفغانستان وجعلها منطقة مجردة من السلاح. ورفض العديد من هؤلاء المتحدثين تشكيل "ما يسمى بحكومة مؤقتة" في إقليم أجنبي، حيث إن هذه الحكومة لا تمثل الشعب الأفغاني، كما أنها ليست ديمقراطية أو شرعية.

وفي الجلسة ٢٨٥٥ المعقودة في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٩، كرر ممثل المملكة المتحدة ما قاله متحدثون آخرون فيما يتصل بالتشديد على ضرورة استعادة السلام، مما لا يمكن تحقيقه إلا في حالة تمكين الأفغان من إقامة حكومة تمثيلية تحظى بالقبول من جانب الغالبية الساحقة من السكان. وقال إن الصالح العام للمجتمع الدولي قد سبق أن تحدد في ذلك القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بتوافق الآراء في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، والذي يطالب باستعادة مركز أفغانستان المستقل وغير المنحاز، وإرجاع اللاجئين في إطار من الأمان؛ مع التأكيد من جديد على "حق الشعب الأفغاني في تقرير شكل

^{١٤} S/PV.2853، الصفحتان ٢١ و ٢٢ (الجمهورية العربية السورية)؛ وانظر أيضاً S/PV.2855، الصفحتان ٧ - ١١ (جمهورية تنزانيا المتحدة)؛ والصفحتان ٢٣ - ٢٨ (مدغشقر)؛ S/PV.2856، الصفحتان ٣١ - ٣٣ (العراق)؛ والصفحتان ٣٨ - ٤٢ (أنغولا)؛ S/PV.2857، الصفحتان ١٢ - ١٥ (نيبال)؛ والصفحتان ١٦ - ١٨ (يوغوسلافيا)؛ والصفحتان ٢٨ - ٣٢ (الكونغو)؛ S/PV.2859، الصفحتان ٣ - ٧ (بوركينافاسو)؛ والصفحتان ٢٧ - ٣١ (الجمهورية العربية الليبية).

^{١٥} S/PV.2853، الصفحتان ٢٢ - ٢٧ (جمهورية ألمانيا الديمقراطية)؛ والصفحتان ٢٨ - ٣٢ (كوبا)؛ والصفحتان ٣٣ - ٣٨ (منغوليا)؛ والصفحتان ٤٣ - ٥٠ (اليسن الديمقراطية)؛ وانظر أيضاً S/PV.2855، الصفحتان ٣ - ٧ (الهند)؛ S/PV.2856، الصفحتان ٦ - ١١ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)؛ والصفحتان ١١ - ١٦ (نيكاراغوا)؛ والصفحتان ١٧ - ٢١ (أثيوبيا)؛ والصفحتان ٢١ - ٢٦ (فيت نام)؛ والصفحتان ٣٣ - ٣٧ (بلغاريا)؛ S/PV.2857، الصفحتان ٣ - ١٠ (تشيكوسلوفاكيا)؛ والصفحتان ١٨ - ٢٨ (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)؛ S/PV.2859، الصفحتان ٨ - ١١ (الجزائر)؛ والصفحتان ١١ و ١٢ (هنغاريا)؛ والصفحتان ٢٠ - ٢٥ (بولندا)؛ والصفحتان ٣١ - ٣٨ (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية).

^{١٦} S/PV.2855، الصفحتان ١٣ - ١٨.

^{١٧} المرجع نفسه، الفقرات ١٨ - ٢١.

^{١٨} المرجع نفسه، الصفحتان ٢١ - ٢٣.

للتأسيس بصورة متمممة واضحة، مما يشوه من طابعها الإنساني. وفي ضوء ذلك الدور الهام الذي يضطلع به مراقبو الأمم المتحدة العسكريون، مع ضالة عددهم في باكستان (٢٠ فقط)، يلاحظ أن ثمة ضرورة لتعزيز فعالية بعثة الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية في أفغانستان وباكستان من منطلق الاستجابة لتطور الأحوال على نحو خطير. وأيد، بصفة خاصة، ما طلبته حكومة أفغانستان من زيادة عدد نقاط المراقبة على الحدود بين باكستان وأفغانستان. وأعرب عن أمله، علاوة على ذلك، في أن يستمر الأمين العام في جهوده الرامية إلى تعزيز تنفيذ اتفاقات جنيف، وفقاً للولاية الموكولة إليه بموجب قرار الجمعية العامة ٢٠/٤٣. وبشأن دور مجلس الأمن، يتعين على المجلس بكل تأكيد تناول هذا الأمر بجدية من خلال ممارسة سلطته لوضع حد للمواجهة العسكرية في أفغانستان. والاتحاد السوفياتي يساند الاقتراحات المحددة التي قدمها وزير خارجية أفغانستان في بيانه. ومن الواجب على مجلس الأمن، في النهاية، أن يبذل جهداً صادقاً لإلغاء التدخل الأجنبي وسفك الدماء بأفغانستان، والعمل على وقف إطلاق النار، وإجراء حوار بين الطوائف الأفغانية، وتشكيل حكومة ائتلافية عريضة القاعدة.^{١٩}

وفي الجلسة ٢٨٥٧ المعقودة في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٩، كرر ممثل أفغانستان القول بأن قيام المجلس، بناءً على طلب بلده، بمناقشة مسألة عدوان باكستان على أفغانستان وتدخلها في شؤونها الداخلية، يتفق تماماً مع المادتين ٣٤ و ٣٥ (١) من الميثاق. وبين أن أفعال باكستان ما فتئت تفرض تهديداً خطيراً للسلام والأمن في المنطقة. وتعرض بالتفصيل، مرة أخرى، لطابع تدخل باكستان المزعوم، بما في ذلك دعمها "لما يسمى الحكومة المؤقتة". وأضاف أن المملكة العربية السعودية قد اضطلعت أيضاً بدور في هذا الشأن، حيث قامت كما يُقال بتمويل المشاركة في "مجلس الشورى المزعوم"، كما أنها تؤيد بعض جماعات المفاوضين الأفغان، وذلك في محاولة منها لزيادة تأثيرها فيما يتعلق بإقامة حكومة مستقبلية في أفغانستان. وأكد من جديد أن حكومته مستعدة لإجراء انتخابات ديمقراطية وطنية في جميع أنحاء البلد، وذلك بشرط مراعاة كافة الأطراف لوقف إطلاق النار. واحتتم كلامه محذراً من أنه، في حالة إخفاق المجلس في اتخاذ التدابير الضرورية لتخفيف حدة التوتر الذي يسود الحالة الراهنة، وفي حالة استمرار باكستان في عدوانها وتدخلها ضد أفغانستان، فإنه لا مفر أمام حكومته من استخدام حقها المشروع في الدفاع عن النفس.^{٢٠}

وفي الجلسة ٢٨٥٩ المعقودة في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٩، قام ممثل المملكة العربية السعودية بتنفيذ الادعاءات التي وُجّهت ضد بلده من قبل ممثل "نظام كابول". وأضاف أن هذا النظام ليس له أي مركز قانوني، سواء في أفغانستان أو لدى المجلس.^{٢١}

وقال ممثل الولايات المتحدة إنه يرى أن هذه المناقشة لم تكن ضرورية، وإلّا طالت أكثر من اللازم. وهي لم تُفض إلى تعزيز قضية السلام أو تقرير المصير فيما يتعلق بالشعب الأفغاني، وهذان الهدفان يحظيان بتقدير واسع النطاق في مجلس الأمن، كما أنهما يتسمان بالترابط على نحو وثيق. والشعب الأفغاني قد حُرّم من حقه في تقرير المصير خلال سبع سنوات من الاحتلال

ومن ناحية أخرى، قام رئيس المجلس، بوصفه ممثل الاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وفي سياق مراعاة أن بلده طرف ضامن لاتفاقات جنيف، بتكرار أو تأييد آراء ممثل أفغانستان. وشدّد على أن الاتحاد السوفياتي يؤيد بشدة التجاء حكومة أفغانستان لمجلس الأمن فيما يتصل بتهديد السلامة الإقليمية لذلك البلد واستقلاله وسيادته الوطنية من جزاء تصعيد باكستان لأنشطتها العدوانية وتدخلها في الشؤون الداخلية لأفغانستان. واستعانة أفغانستان بالمجلس تعد أمراً صائباً وصحيحاً وملائم التوقيت. والأحداث الراهنة في أفغانستان ليست على الإطلاق من الشؤون الداخلية البحتة للشعب الأفغاني، كما سبق أن ذكر بعض المتكلمين. وعلى النقيض من ذلك، وكما اتضح من الدليل المقدم من وزير خارجية أفغانستان، يلاحظ أن الأنشطة الخارجية تشكل تهديداً دائماً للتزايد لسيادة واستقلال أفغانستان، مما يفرض على تهديد السلام والاستقرار في جنوب - غربي آسيا. وما قرره الاتحاد السوفياتي من سحب قواته من أفغانستان جاء على أساس الوقف التام للتدخل الخارجي في الشؤون الأفغانية من إقليم باكستان. وهذان الالتزامان كانا متوازنين، في الواقع، في اتفاقات جنيف. ولا شك أن الالتزام بعدم التدخل بكافة أنواعه من جانب باكستان ليس مجرد التزام تعاقدي، فهو تأكيد لتلك المبادئ، التي تحظى باعتراف عالمي، والتي وردت في ميثاق الأمم المتحدة وكذلك في تعريف العدوان الذي اعتمده هذه المنظمة الدولية. وبالتالي، فإنه لدى الإشارة إلى انتهاكات باكستان لاتفاقات جنيف، يلاحظ أن الاتحاد السوفياتي يتحدث بإيجاز؛ فهو يود أن يوضح أنها تشكل انتهاكات أيضاً لمبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق. وهذا هو الذي أدى إلى ضرورة، بل إلى إلحاحية، نظر المجلس في البند ذي الصلة. ولدى سرد عدد من انتهاكات باكستان المزعومة لاتفاقات جنيف، على نحو مفصل، يراعى أن هذه الانتهاكات تصل إلى حد العدوان ضد أفغانستان. ومن جزاء التدخل الباكستاني في النزاع الداخلي بأفغانستان، يلاحظ أنه قد ظهر علاوة على ذلك بُعد خطير جديد، وهو المواجهة العسكرية بين باكستان وأفغانستان. ولا معنى على الإطلاق لتلك "الحكومة" البديلة الجديدة التي شكلها اتحاد السبعة في جلال آباد، فظهور هذه "الحكومة" التي تتسم بضالة التمثيل، والتي ترمي إلى الاستيلاء على السلطة في البلد، لا يشكل أبداً خطوة تقدمية نحو إيجاد حكومة ائتلافية عريضة القاعدة يمكن لها أن تحقق السلام للشعب الأفغاني. وهذه الحكومة تمثل، على النقيض من ذلك، خطوة نحو الابتعاد عن هذا الهدف.

وفيما يتصل بالطريق إلى الأمام، كرر ممثل الاتحاد السوفياتي ما سبق لبلده أن نادى به من وقف تام لإطلاق النار. وأوضح أنه لا يعارض القيام، في مرحلة لاحقة، بإيفاد قوة من قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى المراكز الاستراتيجية في أفغانستان، أو الاضطلاع بدلاً من ذلك بتوسيع نطاق التأثير الاستراتيجي لتواجد الأمم المتحدة هناك. وأعلن، في نفس الوقت، أنه يؤيد عقد مؤتمر دولي بشأن حياد أفغانستان وتجريدها من السلاح. وثمة خطوة أولى تتعلق بانعقاد هذا المؤتمر، وتتمثل في القيام، تحت رعاية الأمم المتحدة، بتشكيل فريق عامل من الخبراء من أجل تبادل الآراء بشأن تسوية مسألة أفغانستان، ومن الممكن أن تشارك في هذا الفريق الجماعات الأفغانية الرئيسية، بالإضافة إلى البلدان المجاورة لأفغانستان مباشرة، وكذلك البلدان الضامنة لاتفاقات جنيف. وشعب أفغانستان بحاجة ماسة، لا إلى الأسلحة، بل إلى المساعدة الاقتصادية والإنسانية. ومن دواعي الأسف لدى الاتحاد السوفياتي، مع هذا، أن توفير هذه المساعدة قد تعرض في بعض الجهات

^{١٩} المرجع نفسه، الصفحات ٣٢ - ٦٣.

^{٢٠} S/PV.2857، الصفحات ٣٢ - ٧٥.

^{٢١} S/PV.2859، الصفحات ٢٤ - ٢٧.

وفي الجلسة ٢٨٦٠ المعقودة في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٩، كرر ممثل أفغانستان القول بأن السبب الجذري لتلك الحالة الخطيرة السائدة في المنطقة يرجع إلى إمعان باكستان في التدخل بشئ الوسائل في الشؤون الداخلية لبلده. ومن المؤكد أنه يجب على البلدان الإسلامية الأخرى، بما فيها المملكة العربية السعودية، والمشاركة في عدوان باكستان وتدخلها. وثمة يقين من أن حكومة أفغانستان تؤيد القيام بوقف فوري لإطلاق النار بهدف تيسير الشروع في إجراء حوار بين الطوائف الأفغانية، بالإضافة إلى إنهاء هذه "الحرب الدامية بين الإخوة، التي لا معنى لها"، وحتى يتسنى لها إعادة بناء البلد^{٢٤}.

وقال الرئيس، الذي تحدث بوصفه ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، إن عدم مناقشة مسألة أفغانستان في المجلس يعني فشله في الوفاء بالتزاماته المنصوص عليها في الميثاق. وأعمال باكستان العدائية ضد أفغانستان وتدخلها في شؤونها الداخلية تشكل تهديداً للسلامة الإقليمية لهذا البلد واستقلاله وسيادته، علاوة على تهديدها للسلم والأمن في المنطقة. ومحاولات إنكار تدخل باكستان غير مقنعة. ولا معنى لتلك الادعاءات التي تقول بأن براءة باكستان من الأمور الصحيحة لأن تقارير مراقبي بعثة المساعي الحميدة لم تثبت وقوع انتهاكات ما لاتفاقات جنيف؛ فمن المعروف أن السلطات الباكستانية قد أبعدت البعثة عن الوضع الحقيقي، ولم تعرض على المراقبين أي شيء قد يمس مسلك حكومة باكستان. وأثناء المناقشة، كان هناك تركيز خاص على ضرورة اضطلاع كافة الأطراف بالتنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب الاتفاقات، وكذلك على مسؤولية الدولتين الضامتين في كفالة هذا التنفيذ. وبيت القصيد في تنفيذ هذه الاتفاقات لا يتمثل في مجرد سلطات ومصالح البلدان الداخلة مباشرة في النزاع، بل يتمثل كذلك في سلطات ومصالح المجتمع الدولي بكامله. فهذا اختبار لمدى استعداد الدول للسعي إلى وسائل سلمية لفض النزاعات. وهو أيضاً اختبار للإرادة السياسية لدى عضوين دائمين في المجلس. وكان ثمة نظر جاد في إمكانية الاضطلاع، بعد البيانين الأولين لممثلي أفغانستان وباكستان، بتوجيه أعمال المجلس نحو إعداد بيان للرئيس بشأن جوهر المشكلة. وقد روعيت، في هذا الصدد، تلك الآراء التي أعرب عنها مختلف أعضاء المجلس. وقد قُدم الاقتراح ذو الصلة إلى ممثلي أفغانستان وباكستان. وفي الوقت الذي استجاب فيه ممثل أفغانستان على نحو مؤات، يلاحظ أن نظيره الباكستاني قد اكتفى بالموافقة على قيام رئيس المجلس بالإدلاء ببيان صحفي يشير إلى أن المجلس قد استمع إلى بياني الطرفين المعنيين، وأنه قد أكمل نظره في هذه المسألة. وأعرب عن شعوره بخيبة الأمل إزاء اتخاذ ممثل باكستان لموقف لا يتسم بالتعاون. واختتم كلمته داعياً، إلى الوفاء بمسؤوليته المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين، وبذل قصاره لكفالة تسوية مشكلة أفغانستان، على نحو عاجل، وفقاً لمقاصد ومبادئ الميثاق^{٢٥}.

وقال ممثل باكستان إن وفده قد وافق على إصدار بيان رئاسي بدلاً من إجراء مناقشة مطوّلة. وأوضح أنه لم يُد رأيًا ما بشأن مضمون هذا البيان، وذلك على أساس أن هذا المضمون سيكون مجال تفاوض فيما بين أعضاء المجلس والطرفين المعنيين. وذكر أنه لم يتلق بعد ذلك أي اتصال من

العسكري، وهو لا يزال بمنأى عن هذا الحق، وذلك من جرّاء وجود نظام يتشبه بالسلطة بقوة السلاح ضد رغبة الغالبية العظمى من شعبه. والمجتمع الدولي سيواصل التصميم على منح هذا الشعب فرصة اختيار حكومته. وليس من الجائز له الموافقة على قيام سلطة بأسلوب غير شرعي، كما أنه لن يوافق على ذلك. والولايات المتحدة متفقة مع أولئك المتحدثين الكثيرين الذين أشاروا إلى أن أفغانستان كانت ضحية عدوان أجنبي. ومع هذا، فإنها ترغب في تصويب الأمور وفي القول بأن باكستان ليست، ولم تكن إطلاقاً، بمخاطبة الطرف المعتدي. وهي تقوم، على النقيض من ذلك، بتأييد أحكام وأهداف اتفاقات جنيف، وهي مستمرة في هذا التأييد. وعلاوة على هذا، فإن أفرقة الأمم المتحدة لم تعلن صحة أي من المزاعم التي ادعتها أفغانستان. وأعرب عن أمله في أن يمضي المجلس الآن إلى الاضطلاع بمزيد من "المهام البتاءة"^{٢٦}.

وكرر ممثل باكستان الإعراب عما يراه بلده من عدم شرعية المطالبة بإجراء هذه المناقشة. ولم يكن هناك، كما قال البعض، أي تهديد للسلم والأمن، سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي. والشكاوى التي قدمها "نظام كابول" ضد باكستان كانت عرضة لتحقيق دقيق من جانب بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة، حيث تبين لها أن هذه الشكاوى لا تستند إلى أي أساس. وباكستان قد رفضت هذه الشكاوى على نحو جازم. والالتزامات الموجهة ضد هذا البلد ترمي إلى تحويل الانتباه بعيداً عن العقبة الحقيقية أمام التسوية السلمية، وهي الدعم العسكري الذي يوفره الاتحاد السوفياتي لصالح "نظام كابول"، حيث أفضى هذا الدعم إلى الحيلولة دون القيام في وقت مبكر بنقل السلطة إلى حكومة مؤقتة تحظى بقبول واسع النطاق. ومن ثم، فإن حكومة باكستان تطالب الأمين العام رسمياً بإنشاء مخفر إضافية لبعثة المساعي الحميدة في مختلف مدن ومطارات أفغانستان كي تقوم برصد مدى امتثال الاتحاد السوفياتي لاتفاقات جنيف. وفيما يتصل بدعوة بعض المتحدثين إلى وقف فوري لإطلاق النار، لاحظ أن باكستان ليست طرفاً في الصراع الداخلي الدائر بأفغانستان، وبالتالي، فإنها لا تستطيع أن تبدي رأيها في أمر يُعد برمته من صلاحيات الشعب الأفغاني. والاقتراح المتعلق بتنظيم مؤتمر دولي بشأن حياد أفغانستان وتجريدها من السلاح يعتبر سابقاً لأوانه، فهو أمر حدير بالنظر من قبل حكومة تمثيلية شرعية، ترغب في ذلك، وفي أعقاب بلوغ تسوية شاملة. أما فكرة تشكيل قوة للأمم المتحدة لحفظ السلم، وهي فكرة مشروطة بوقف إطلاق النار، فإنه لا يجوز النظر فيها أيضاً إلا بموافقة جميع الأطراف المعنية. ومن الحري بالمجلس أن يلتفت إلى ما ذكره رئيس وزراء باكستان بشأن إمكانية امتداد الحرب إلى بلده، حيث قال إن باكستان لا تنوي أن تصبح طرفاً في الصراع الأفغاني، أما في حالة التجاه "نظام كابول" إلى ارتكاب فعل عدائي ضد باكستان، فإن هذا البلد "سوف يضطلع بالرد اللازم على ذلك". واختتم ممثل باكستان كلمته قائلاً، إن رئيس المجلس كان قد اقترح، بعد اليوم الأول من المناقشة الراهنة، إلغاء هذه المناقشة واستبدالها ببيان من الرئيس، إذا وافقت باكستان على ذلك. وعلى الرغم من استحابة باكستان بصورة مؤاتية في هذا الشأن، فإن المناقشة قد استمرت، مما أثار دهشة وفده. وهذه المناقشة لم تُفض إلا إلى إتاحة المزيد من الفرص للانغماس في "دعاية" ضد باكستان، كما أنها قد ألغت في الواقع الخيار المتعلق بإدلاء الرئيس ببيان^{٢٧}.

^{٢٤} S/PV.2860، الصفحات ٣ - ٢٢.

^{٢٥} المرجع نفسه، الصفحات ٢٢ - ٥٣.

^{٢٦} المرجع نفسه، الصفحات ٣٨ - ٤٢.

^{٢٧} المرجع نفسه، الصفحات ٤٢ - ٦٣.

١ - يؤكد موافقته على التدابير الواردة في رسالة الأمين العام المؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ والمتعلقة بترتيبات توزع الموقت في أفغانستان وباكستان لضباط عسكريين من العمليات الجارية للأمم المتحدة للمساعدة في مهمة المساعي الحميدة لمدة شهرين آخرين؛

٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يبقى مجلس الأمن على علم بما يجتهد من تطورات، وفقاً لاتفاقات جنيف المتعلقة بتسوية الحالة في أفغانستان، والموقعة في جنيف في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٨٨.

المقرر المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٠:

رسالة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

في رسالة مؤرخة ١٢ آذار/مارس ١٩٩٠، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^{٣٢}، صرح الأمين العام بأن الترتيبات المتخذة للقيام، في أفغانستان وباكستان، بوزع مؤقت لضباط عسكريين من عمليات الأمم المتحدة القائمة بالفعل لتوفير المساعدة لبعثة المساعي الحميدة سوف تنتهي في ١٥ آذار/مارس. وأضاف أن مشاوراته مع الأطراف الموقعة على اتفاقات جنيف قد أوضحت أن القيام بتمديد آخر للترتيبات القائمة لن يحظى بـ "التوافق الضروري في الآراء". وأوضح أنه يتوي، بالتالي، إعادة وزع عدد محدود من الضباط العسكريين من بعثات الأمم المتحدة القائمة، عن طريق انتدابهم كمشترارين عسكريين لدى مثله الشخصي في أفغانستان وباكستان، للمساعدة في مواصلة تنفيذ تسوية سياسية شاملة.

وفي رسالة مؤرخة ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٠^{٣٣}، أبلغ رئيس المجلس الأمين العام أن أعضاء المجلس ليس لديهم اعتراض على ما اقترحه من إجراءات.

المقرر المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢:

بيان من الرئيس

في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢، أصدر الأمين العام بياناً بشأن الحالة في أفغانستان^{٣٤}، حيث أعلن أنه قد تم التوصل إلى اتفاق مبدئي يقضي بتشكيل مجلس لما قبل المرحلة الانتقالية، يتألف من ١٥ عضواً، في كابول، مع تولى هذا المجلس مقاليد السلطة فوراً. وهذه هي أول خطوة في عملية المصالحة. وكخطوة ثانية، جرى الاتفاق على القيام، بأسرع ما يمكن، بعقد مؤتمر دولي في إطار الأمم المتحدة.

وفي ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢، أدلى الأمين العام ببيان آخر^{٣٥}، قال فيه إنه يشعر ببالغ القلق إزاء ما ورد من أبناء من ممثله الخاص في كابول بشأن التطورات التي وقعت ليلة ١٥ إلى ١٦ نيسان/أبريل. وأوضح أنه يتوقع أن تكون سلامة موظفي الأمم المتحدة موضع مراعاة، مع السماح لهؤلاء الموظفين بحرية التنقل داخل البلد وخارجه وفقاً لما تتطلبه مسؤولياتهم. وأضاف أنه لا يوجد بديل للحل السياسي.

رئاسة المجلس، وإن كان قد نما إلى علمه أنه قد تقرر الاستمرار في المناقشة، مما أثار دهشته^{٣٦}.

وقال الرئيس، في سياق حديثه بوصفه ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، إنه يأسف لأن المجلس سيُنهى المناقشة دون اعتماد أي بيان^{٣٧}. وقد أُجّلت الجلسة بعد ذلك.

المقرر المؤرخ ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠:

القرار ٦٤٧ (١٩٩٠)

في رسالة مؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^{٣٨}، أشار الأمين العام إلى أنه قد ذكر، في تقريره المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ والمقدم إلى المجلس^{٣٩}، أنه لا تزال هناك حاجة إلى الاضطلاع بمزيد من العمل فيما يتصل بتنفيذ اتفاقات جنيف، كما أنه لفت انتباه الطرفين المعنيين والدولتين الضامنتين إلى ضرورة تأمين تنفيذ التزاماتها على نحو دقيق. وأوضح أنه قام، عقب استشارة الأطراف في الاتفاقات، بتقديم اقتراح إلى المجلس يتضمن توسيع نطاق مفرزة الضباط العسكريين المؤقتة الموفدة إلى أفغانستان وباكستان. وصرح بأن البلدان المقدمة للأفراد العسكريين قد وافقت على ذلك بالفعل.

وفي الجلسة ٢٩٠٤ المعقودة في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، أدرج المجلس رسالة الأمين العام في جدول أعماله.

ولفت الرئيس (كوت ديفوار) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد سبق إعداده أثناء مشاورات سابقة للمجلس^{٤٠}، وكذلك إلى مذكرة من الأمين العام بتاريخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٩^{٤١}، وأيضاً إلى تقريره السالف الذكر المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩.

وبعد ذلك، طُرح مشروع القرار للتصويت، واتخذ بالإجماع بوصفه القرار ٦٤٧ (١٩٩٠) وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى الرسالتين المؤرختين ١٤ و٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٨ والموجهتين من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن بشأن الاتفاقات المتعلقة بتسوية الحالة في أفغانستان، والموقعة في جنيف في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٨٨،

وإذ يشير أيضاً إلى مذكرة الأمين العام المؤرخة ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٩ وإلى تقريره المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩،

وإذ يشير كذلك إلى قراره ٦٢٢ (١٩٨٨) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨،

وإذ يحيط علماً بالرسالة المؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ والموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن،

^{٣٦} المرجع نفسه، الصفحات ٥٦ - ٦٢.

^{٣٧} المرجع نفسه، الصفحة ٦٣.

^{٣٨} S/21071.

^{٣٩} S/20911.

^{٤٠} S/21073.

^{٤١} S/20465.

^{٣٢} S/21188.

^{٣٣} S/21218.

^{٣٤} SG/SM/4727/Rev.1.

^{٣٥} SG/SM/4731.

المقرر المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٢: بيان من الرئيس

في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٢، وفي أعقاب إجراء مشاورات فيما بين أعضاء مجلس الأمن، أصدر الرئيس البيان التالي لوسائل الإعلام نيابة عن المجلس^{٣٧}:

يعرب أعضاء مجلس الأمن عن بالغ قلقهم إزاء القتال الواسع النطاق الذي نشب في كابول والذي أسفر فعلاً عن خسائر فادحة في الأرواح والأموال، وحتى للبعثات الأجنبية وموظفيها.

وأعضاء المجلس يخون حكومة أفغانستان على اتخاذ كل التدابير الممكنة لكفالة سلامة وأمن جميع البعثات الدبلوماسية والدولية، وموظفي هذه البعثات في كابول، ويدعون جميع المشتركين في الأعمال العدائية إلى وقف هذه الأعمال وتقييم الظروف الضرورية لإجلاء الموظفين الأجانب بسلام.

^{٣٧} S/24425، وقد سجل هذا البيان بوصفه مقررًا لمجلس الأمن في قرارات ومقررات مجلس الأمن، ١٩٩٢، الصفحة ٩٨.

وفي موعد لاحق من يوم ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢، وفي أعقاب إجراء مشاورات بين أعضاء المجلس، أدلى رئيس المجلس بالبيان التالي باسم المجلس^{٣٨}:

يؤيد أعضاء مجلس الأمن بقوة البيان الصادر عن الأمين العام في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢ بشأن الحالة في أفغانستان، ويشاطرون الأمين العام قلقه الذي أعرب عنه في بيانه المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢ إزاء الأحداث الأخيرة هناك. وفي هذا الصدد، يتوجب على كل المعنيين أن يتحلوا بضبط النفس وأن يؤيدوا جهود ممثله الشخصي بشأن إيجاد حل سياسي للأزمة الأفغانية، وهو الحل الذي لا يوجد له بديل تتوفر له أسباب البقاء. وقد اقترح الأمين العام حلاً من هذا القبيل، بهدف وضع حد لإراقة الدماء والعنف، وتعزيز المصالحة الوطنية، وحماية وحدة أفغانستان وسلامتها الإقليمية. وإن الإخفاق في ذلك لا يمكن أن يؤدي إلا إلى إدامة معاناة الشعب الأفغاني. ويحث أعضاء المجلس جميع الأطراف في أفغانستان على ضمان سلامة الجميع، وبصفة خاصة سلامة موظفي الأمم المتحدة وحريةهم الكاملة في التنقل وسلامة موظفي جميع البعثات الدبلوماسية فضلاً عن سلامة رحيل من يؤثرون مغادرة البلد.

^{٣٨} S/23818.

١٥ - البنود المتعلقة بالحالة في كمبوديا

تتضمن قراراً بإنشاء أربع لجان عمل، وبيّن أن اللجنة الأولى قد عهد إليها بتحديد طرائق وقف إطلاق النار، إلى جانب صوغ الولاية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بإقامة آلية للمراقبة الدولية من شأنها أن تشرف على التنفيذ الشامل للتسوية ومراقبته. وقال الأمين العام إن المؤتمر قرّر قبول اقتراحه بالقيام، دون مساس بمواقف الأطراف والدول المشاركة في المؤتمر، بإيفاد بعثة لتقصّي الحقائق من أجل جمع المعلومات التقنية ذات الصلة بأعمال اللجنة الأولى من جميع أنحاء كمبوديا. ولاحظ الأمين العام أن المؤتمر قد طلب إلى الأطراف الكمبودية الأربعة وإلى الدول المعنية أن تزود هذه البعثة بالتعاون والمساعدة اللازمين لتمكينها من الاضطلاع بمهامها على نحو فعال وفي ظل ظروف تنسم بالأمان، ثم أبلغ أعضاء المجلس أنه يعترزم المضي في الترتيبات المتعلقة بإيفاد البعثة في أقرب وقت ممكن.

وفي رسالة مؤرخة ٣ آب/أغسطس ١٩٨٩^{٣٩}، أبلغ رئيس المجلس الأمين العام موافقة أعضاء المجلس على الاقتراح المتصل بإيفاد بعثة لتقصّي الحقائق إلى كمبوديا، على النحو الوارد في رسالته المؤرخة ٢ آب/أغسطس ١٩٨٩.

باء - الحالة في كمبوديا

المقرر المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (الجلسة ٢٩٤١):
القرار ٦٦٨ (١٩٩٠)

في رسالة مؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٠^{٤٠} أحال ممثلو الأعضاء الدائمين الخمسة بمجلس الأمن إلى الأمين العام البيان المشترك والوثيقة الإطارية المرفقة به، اللذين اعتمدا بنيويورك في ٢٧ و٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ أثناء الاجتماع

^{٣٩} S/20769.

^{٤٠} S/21689، المرفق والتذييل.

ألف - تبادل للرسائل بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن بشأن إيفاد بعثة لتقصّي الحقائق إلى كمبوديا

المقرر المؤرخ ٣ آب/أغسطس ١٩٨٩:
رسالة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

في رسالة مؤرخة ٢ آب/أغسطس ١٩٨٩ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن^{٤١}، أبلغ الأمين العام أعضاء المجلس أنه حضر المؤتمر المعني بالسلم في كمبوديا، الذي عُقد بباريس في إطار مبادرة من حكومة فرنسا. وقال إنه أدلى، لدى افتتاح المؤتمر في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٩، ببيان أعرب فيه عن رأي مفاده أن السلم في كمبوديا لن يتحقق إلا في سياق تسوية سياسية شاملة. وأوضح أنه أشار، في هذا المضمار، إلى أن المؤتمر سوف يناقش إنشاء آلية دولية للمراقبة، وقال إنه ذكر، في جملة أمور، ما يلي: (أ) أن أي آلية من هذا القبيل لا يمكن أن تعمل دون تعاون كامل من جانب الأطراف المعنية، وأنه لا يمكن فرض آلية ما على هذه الأطراف؛ (ب) إن إنشاء آلية دولية للمراقبة موثوق بما يتوقف على تحديد ولاية واضحة وواقعية، واعتماد عملية فعّالة لاتخاذ القرار، وتوفير الموارد البشرية والإدارية والمالية اللازمة، مما لا يمكن تقييمه إلا عن طريق بعثة لتقصّي الحقائق؛ (ج) وزع هذه الآلية لا يمكن أن يحدث إلا على مراحل، على أساس أن جميع اختصاصاتها بحاجة إلى موافقة مسبقة من الأطراف المعنية. وأكد أنه مستعد، بصفته الأمين العام للأمم المتحدة، للعمل، وفقاً للإجراءات المتبعة، على تقديم أية مساعدة يراها المؤتمر ضرورية.

وقال الأمين العام، علاوة على ذلك، إن الدورة الوزارية للمؤتمر قد اختتمت أعمالها، في ١ آب/أغسطس ١٩٨٩، باعتماد عدة تدابير تنظيمية،

^{٤١} S/20768.